النظام السوري يُقرُّ بمقتل 1056 مواطناً سورياً من المختفين قسرياً لديه عبر دوائر السجل المدني بينهم 54 من أبناء دير العصافير كشف عن مصيرهم في شباط وآذار 2022

مخاوف جدية على مصير 86792 مواطنا سوريا ما زالوا مختفين قسريا لدى النظام السوري

الخميس 14 نيسان 2022

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R220410

المحتوى:

أولاً: منهجية وخلفية عن إقرار النظام السوري بوفاة 1056 مختفٍ قسرياً منذ مطلع عام 2018 حتى الآن 2

ثانياً: ما لا يقل عن 54 مختفٍ قسرياً من أبناء بلدة دير العصافير علم ذووهم في شباط وآذار 2022 بتسجيلهم في دوائر السجل المدني على أنهم متوفون 4

ثالثاً: مقاطعة 54 حالة وفاة لأبناء دير العصافير مع بيانات 86792 مختفٍ قسرياً ومع 14449 شخصاً قتل بسبب التعذيب من قبل النظام السوري..... 7

رابعاً: تهديد واستدعاء إلى الأفرع الأمنية لذوي "المختفين قسرياً الذين سُجلوا في السجل المدني على أنهم متوفون" 8

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات 9

أولاً: منهجية وخلفية عن إقرار النظام السوري بوفاة 1056 مختفٍ قسرياً منذ مطلع عام 2018 حتى الآن:

تعمَّد النِّظام السوري الإبقاء على مصير عشرات آلاف المعتقلين لديه مجهولاً بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من الألم والإذلال لعوائلهم، وقد مضى على اختفاء كثير منهم سنوات عدة، ولدينا في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بيانات ما لا يقل عن 86792 مختفٍ قسرياً لدى النظام السوري بينهم 1738 طفلاً و4966 سيدة، ويظهر المخطط البياني التالي المؤشر التراكمي لحصيلة المختفين قسرياً لدى النظام السوري منذ آذار 2011 حتى آب 2021:

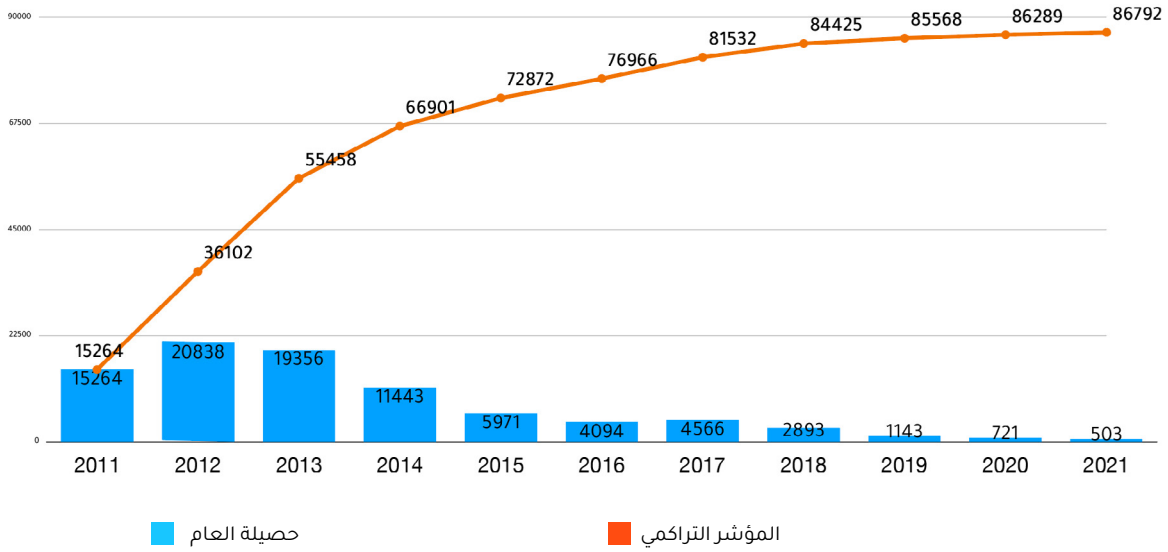

يوضِّح المخطط البياني السابق أنَّ عام 2012 كان الأسوأ من حيث حصيلة المختفين قسرياً، يليه عام 2013 ثم 2011 ثم 2014. أي أن الأعوام الأربعة الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية شهدت الموجات الأعلى من عمليات الاختفاء القسري؛ بهدف كسر الحراك الجماهيري وتحطيمه وإصابته في مقتل.

منذ مطلع عام 2018 بدأ النظام السوري بتسجيل العديد من المختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز التابعة له، في دوائر السجل المدني، على أنهم متوفون. وهو الذي كان قد أنكر لسنوات وجودهم عنده، ولم يفصح عن أية معلومة عنهم. وقد سخَّر النظام السوري مستويات عدة من مؤسسات الدولة السورية لتنفيذ هذا الإجراء المخالف للقانون السوري والتلاعب ببيانات السجل المدني للمختفين قسرياً بدءاً من وزارتي الداخلية والعدل حتى مسؤولي دوائر السجل المدني في المحافظات السورية كافة، إذ لم يتقيد بأصول وإجراءات تسجيل المتوفين في مراكز الاحتجاز، والتي من المفترض أن تتم عبر المحامي العام أو نائبه بتنظيم واقعة الوفاة ثم إرسالها إلى أمين السجل المدني ضمن المدة القانونية " في غضون ثلاثين يوم من حدوثها" المنصوص عليها في المادة 14 من قانون الأحوال المدنية/ 2007.

لقد عملنا منذ الأيام الأولى التي بدأ النظام السوري فيها بهذه الممارسة الفظيعة على الحصول على وثائق الأشخاص الذين تم تسجيلهم على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني في مختلف المحافظات السورية، وقد حصلنا في بعض الأحيان على قوائم تتضمن العديد من الأسماء، ثم قمنا بمقاطعة هذه القوائم مع قاعدة بيانات المختفين قسرياً لدينا والتي قمنا ببنائها عبر قرابة أحد عشر عاماً، وحاولنا التواصل مع ذوي هؤلاء الضحايا، أو أصدقائهم، وقد أصدرنا تقريرين منفصلين حول هذه الظاهرة الكارثية، وتمكنَّا منذ مطلع عام 2018 حتى الآن من توثيق ما لا يقل عن 1056 حالة لمختفين قسرياً كشف النظام السوري عن مصيرهم بأنهم قد ماتوا جميعاً بينهم 9 طفلاً و2 سيدة منذ مطلع عام 2018 حتى نيسان 2022، مسجلين لدينا بالاسم والتفاصيل.

وبشكل عام لم يخبر النظام السوري الأهل أو عبر الوثائق عن السبب الحقيقي للوفاة، كما أنه لم يسلم جثامين الضحايا لأُسرهم ولم يُعلمهم بمكان دفنها، ولم يُعلن عن الوفاة وقت حدوثها، ووفقاً لهذه الآلية التي لم يقم النظام السوري عبرها بإيضاح مصير المختفين قسرياً بشكل نهائي فإننا نؤكد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن جريمة الاختفاء القسري لا تزال مستمرة، ووفقاً للقانون الدولي سوف يبقى هؤلاء في عداد المختفين قسرياً والمتهم الرئيس بإخفائهم هو النظام السوري.

وإنّ ما دفعنا لإجراء تحديث، وإصدار تقرير جديد عن هذه الظاهرة الخطيرة هو ما حصل مؤخراً مع أهالي بلدة دير العصافير في ريف دمشق، فقد قمنا بالتواصل مع أقرباء الضحايا، ومع نشطاء محليين من أبناء البلدة، وذلك عبر مختلف وسائل الاتصال مثل: الهاتف أو تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، وقد تشابهت المعلومات التي أدلوا بها حول تفاصيل معرفة الأهالي بوفاة ذويهم عبر دوائر السجل المدني. وجميع هذه الروايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة. لم يحصل الشهود على أي عوض مادي أو وعود مقابل تقديم شهاداتهم، وقد أخبرنا جميع من تحدثنا معهم بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير وعمليات التوثيق، وكل ذلك وفق البروتوكولات الداخلية لدينا والتي نعمل بموجبها منذ سنوات، ونسعى دائماً لتطويرها لتواكب أفضل مستويات الرعاية النفسية للضحايا.

لقد تحدثنا مراراً في تقاريرنا عن أن التخوف الحقيقي لدينا هو أن يسجل النظام السوري عشرات آلاف المختفين قسرياً على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني، ثم يقوم بالإعلان عنهم بشكل تدريجي عند زيارة الأهل أو عبر قوائم تُنشر بين حينٍ وآخر، وهذا ما حصل فعلاً مطلع العام الجاري 2022 في بلدة دير العصافير بمحافظة ريف دمشق.

إنَّ النظام السوري وبكل تأكيد هو المسؤول عن كشف مصير المختفين قسرياً لديه، وإبلاغ الشعب السوري كيف قُتِل هؤلاء ومن قتلهم وأين كانوا؛ لأن النظام السوري لطالما أنكر وجودهم لديه، بناءً على كل ذلك فإنَّ هذه القوائم -التي نشرت عبر دوائر السجل المدني- تُشكِّل دليل إدانة على تورُّطِ النظام السوري بعمليات قتل هؤلاء، ونعتقد أنهم قد قُتلوا بسبب التعذيب، ويستثنى من التعذيب حالات الوفاة بسبب أحكام الإعدام الصادرة عن محكمة الميدان العسكرية وهي نسبة قليلة لا تزيد عن 5 % بحسب ما تمكنَّا من توثيقه.

نؤكد على أنَّ هذا هو الحد الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه، وقد يكون العدد الحقيقي للحالات التي سجلها النظام السوري لمختفين قسرياً على أنهم متوفون أكبر من ذلك، لكنه لم يعلن سوى عن هذا العدد المحدود، كما أننا نعتقد أن هناك بعض الحالات التي لم نتمكن من الحصول على معلومات عنها، لكنها تبقى حالات محدودة.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

> لطالما أنكر النظام السوري أنَّ الآلاف من السوريين مختفون قسرياً لديه، ثم تأتي حوادث السجل المدني لتكشف أن العشرات من هؤلاء قد ماتوا، ولم يقم النظام السوري بإبلاغ أهلهم، أو تسليم جثثهم، وقد يكون انقضى سنوات على وفاتهم، لا يكاد يوجد نظام شبيه بنظام الأسد في تعامله البربري مع الشعب سوى كوريا الشمالية، ولا بدَّ للمجتمع الدولي من أن يساعد 86792 مواطناً سورياً مختفٍ قسرياً، فكل تأخير يعني مزيداً من الوفيات من أبناء الشعب السوري

ثانياً: ما لا يقل عن 54 مختفٍ قسرياً من أبناء بلدة دير العصافير علم ذووهم في شباط وآذار 2022 بتسجيلهم في دوائر السجل المدني على أنهم متوفون:

دير العصافير، بلدة تتبع ناحية المليحة في الغوطة الشرقية في محافظة ريف دمشق، يبلغ عدد سكانها قبيل اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/ 2011 قرابة 7000 نسمة، خضعت البلدة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة مع بقية قرى ومدن الغوطة الشرقية في تشرين الثاني/ 2012، وخضعت لحصار مع بقية بلدات الغوطة الشرقية فرضته قوات النظام السوري منذ تشرين الأول/ 2013، تحوَّل الحصار تدريجياً إلى شكل من أشكال العقوبات الجماعية، وبالتوازي مع سياسة التَّجويع الشاملة، استمرَّ القصف الجوي والمدفعي.

بداية عام 2016 سعت قوات النظام السوري للسيطرة على بلدات القطاع الجنوبي من الغوطة الشرقية لما لها من أهمية استراتيجية من حيث موقعها وأهميتها كأراضٍ زراعية غنية شكَّلت عبر سنوات الحصار مخزناً مهماً للسلع والمواد الغذائية خفَّفت من آثار الحصار على سكان الغوطة الشرقية.

في 31/ آذار/ 2016 سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 14 غارة جوية نفَّذها طيران ثابت الجناح تابع للنظام السوري تسبَّبت في مقتل 31 مدنياً بينهم 12 طفلاً و9 سيدات، وشكَّلت هذه الهجمات أبرز خروقات بيان وقف الأعمال العدائية التي تم الاتفاق عليها في 27/ شباط/ 2016 برعاية القوات الروسية، وقد أصدرنا في 9/ نيسان/ 2016 تقريراً عن الهجوم.

في أيار/ 2016 استطاعت قوات النظام السوري فرض سيطرتها بشكل كامل على معظم قرى وبلدات القطاع الجنوبي ومنها بلدة دير العصافير، بعد عمليات عسكرية استمرت قرابة أربعة أشهر، وقد تسبَّبت هذه العمليات العسكرية في نزوح معظم سكان البلدة باتجاه مدن سقبا وكفر بطنا وحموريا.
حتى نهاية عام 2018 سجلنا عودة محدودة للسكان إلى البلدة، التي لم تشهد أية عمليات ترميم أو تأهيل خدمي من قبل النظام السوري.

نهاية كانون الثاني/ 2022 تجمَّع عشرات الأشخاص من أبناء بلدة دير العصافير أمام مبنى البلدية احتجاجاً على توقف بطاقاتهم الإلكترونية (البطاقة الذكية)[1] ، وقد أبلغهم أحد العاملين[2] في البلدية بمراجعة الجهة المسؤولة[3] عن استصدار البطاقات لمعرفة سبب إيقافها وتقديم شكوى ضدَّ إيقاف الدعم[4] عنهم، وبعد عدة أيام من تقديمهم الشكوى[5]، علم عدد من الأهالي أن سبب توقف بطاقاتهم هو أنَّ اسم رب الأسرة مسجل في دائرة السجل المدني على أنه متوفى ، وطُلب منهم الذهاب إلى دائرة السجل المدني لاستصدار بيانات الوفاة، ومنذ بداية شباط/ 2022 حتى الـ 21 من آذار، حصل العديد من أهالي المختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في بلدة دير العصافير على معلومات من السجل المدني تؤكد وفاة أبنائهم/أزواجهم، وذلك بعد استخراجهم وثائق "بيان عائلي/بيان وفاة" من أحد مراكز دائرة السجل المدني في محافظة ريف دمشق.

تمكنَّا في تلك المدة من تسجيل ما لا يقل عن 54 شخصاً من أبناء دير العصافير علم أهلهم بوفاتهم عبر استصدارهم بيانات وفاة من دوائر السجل المدني، وهم جميعاً كانوا قد اعتقلوا من قبل قوات النظام السوري، الذي كان أنكر أية معلومات عنهم، وبذلك أصبحوا في عداد المختفين قسرياً، وقد حصلنا على وثائق من بيانات الوفاة التي زود بها السجل المدني أهالي المختفين قسرياً.

وقد أخبرنا الشهود الذين تواصلنا معهم أنَّ العديد من المختفين الذين تم تسجيلهم على أنهم متوفون في دائرة السجل المدني كانوا محتجزين في سجن صيدنايا العسكري، وكانت عائلاتهم تقوم بزيارتهم باستمرار حتى منتصف عام 2020، حين مُنِعوا بعدها من الزيارة، بعد أن أخبرتهم الشرطة العسكرية في مدينة دمشق أنَّ السبب هو تحويل ذويهم من المعتقلين إلى محكمة الميدان العسكرية، دون تزويدهم بأية معلومات أو تفاصيل أخرى.

وقد أظهرت عدد من بيانات الوفاة التي حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسخٍ منها من قبل الشهود تسجيل تاريخ الوفاة لـ 21 حالة من المختفين بالتاريخ ذاته؛ مما يجعلنا نعتقد بصدور أحكام بالإعدام ضدَّهم من قبل محكمة الميدان العسكرية في مدينة دمشق خاصة، ووفقاً للشهود فإنَّ آخر مرة تمكنت فيها عائلاتهم من زيارتهم كانوا محتجزين في سجن صيدنايا العسكري.

وخلال عملية التحقيق، حصلنا على معلومات تفيد بوجود حالات وفيات إضافية لقرابة 70 مختفٍ قسرياً من أبناء بلدة دير العصافير وردَت إلى دائرة السجل المدني في محافظة ريف دمشق، لكننا لم نتمكن من الحصول على بيانات الوفاة، وعند التحقق من هذه الحالات أو البعض منها، سوف نصدر تحديثاً لحصيلة من تم تسجيلهم على أنهم متوفون من المختفين قسرياً.

---

[1] البطاقة الذكية: بطاقة تصدر لكل عائلة في مناطق سيطرة قوات النظام السوري لتوزيع المواد الغذائية والسلع وغيرها، قام النظام السوري باستحداثها لترشيد وتقنين بيع السلع الأساسية وفق السعر المدعوم عبر شركة تكامل.

[2] نتحفظ على ذكر الاسم بناء على طلب الشهود.

[3] مركز مشروع تكامل في محافظة ريف دمشق

[4] نهاية كانون الثاني 2022 استبعد النظام السوري قرابة 600 ألف أسرة سورية من الدعم الحكومي عبر إيقاف بطاقاتهم الذكية.

[5] هذا يضع احتمال أن الكشف عن مصير هؤلاء كان أمراً غير مخطط له من قبل النظام السوري كما فعل في عامي 2018 و2019، ولهذا توقف بعد مدة وجيزة عن تزويد الأهالي بأية بيانات وفيات ولاحق ذوي المختفين قسرياً الذي حصلوا على وثائق من السجل المدني بأن أقرباءهم المختفين قد ماتوا.

نسخ مصورة تظهر عدد من بيانات الوفاة التي حصلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان لعدد من المختفين قسرياً من أبناء بلدة دير العصافير الذين سُجلوا في أحد مراكز السجل المدني في محافظة ريف دمشق على أنهم متوفون وهي صادرة في شباط وآذار/ 2022:

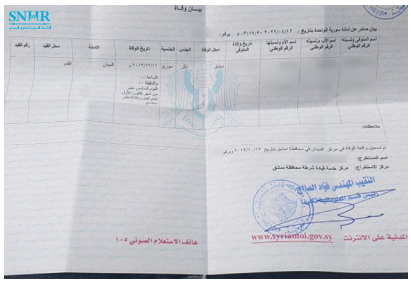

إضافة إلى المختفين قسرياً الـ 54 الذين تم تسجيلهم في دائرة السجل المدني على أنهم متوفون، سجلنا حالتين اثنتين علمت عائليتهما بوفاتهما عبر الحصول على شهادة وفاة صادرة عن مشفى تشرين العسكري بدمشق في شباط/ 2022، لكن لم يسجلا من قبل النظام السوري في دائرة السجل المدني على أنهما متوفيان، لتصبح حصيلة الضحايا 56 شخصاً من أبناء بلدة دير العصافير علمت عائلاتهم بوفاتهم في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في شباط وآذار/ 2022.

كما أظهرت قاعدة بياناتنا أن 43 من أبناء بلدة دير العصافير ممن سجلوا في دائرة السجل المدني على أنهم متوفون كانوا قد اعتقلوا في حادثة واحدة في آذار/ 2018، حين شنَّت عناصر قوات النظام السوري حملة دهم واعتقال في مراكز إيواء النازحين في محافظتي دمشق وريف دمشق، وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان حينها اعتقال قرابة 263 شخصاً، نازحاً من منطقة الغوطة الشرقية عقب سيطرة قوات النظام السوري عليها، معظمهم ممن كانوا عناصر سابقين في فصائل المعارضة المسلحة وأجروا تسويات لأوضاعهم الأمنية عندما كانوا في مراكز الإيواء.

ثالثاً: مقاطعة 54 حالة وفاة لأبناء دير العصافير مع بيانات 86792 مختفٍ قسرياً ومع 14449 شخصاً قتل بسبب التعذيب من قبل النظام السوري:

قمنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعمليات مقاطعة مركبة مع قواعد البيانات لدينا، حيث قاطعنا الحالات الـ 54 من أبناء دير العصافير، الذين كشفَ النظام السوري عن مصيرهم مؤخراً مع:

واحد: قاعدة بيانات المعتقلين والمختفين قسرياً (86792 شخصاً لا يزالون قيد الاختفاء القسري لدى النظام السوري):
أظهرت عمليات المقاطعة أنَّ 36 شخصاً من أبناء دير العصافير ممن كشف النظام السوري عن مصيرهم مؤخراً مُسجلون سابقاً في قاعدة بيانات المختفين قسرياً لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، و18 هي حالات جديدة لم تكن موثقة قبل ذلك في قاعدة بياناتنا.

اثنان: قاعدة بيانات الضحايا بسبب التعذيب (14449 شخصاً قتل بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري):
أظهرت عمليات المقاطعة أنَّ 5 أشخاص فقط كانوا مسجلين مُسبقاً لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أنَّهم قضوا بسبب التعذيب، وبالتالي فإنَّ 49 من حالات الوفيات الجديدة كانوا في عداد المختفين قسرياً.

وبإضافة حصيلة الـ54 شخصاً من أبناء دير العصافير، الذين تم تسجيلهم على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني إلى ما وثقناه من حالات في السنوات السابقة تصبح الحصيلة الإجمالية 1056 شخصاً يتوزعون بحسب الأعوام التي شهدت اعتقالهم من قبل قوات النظام السوري على النحو التالي:

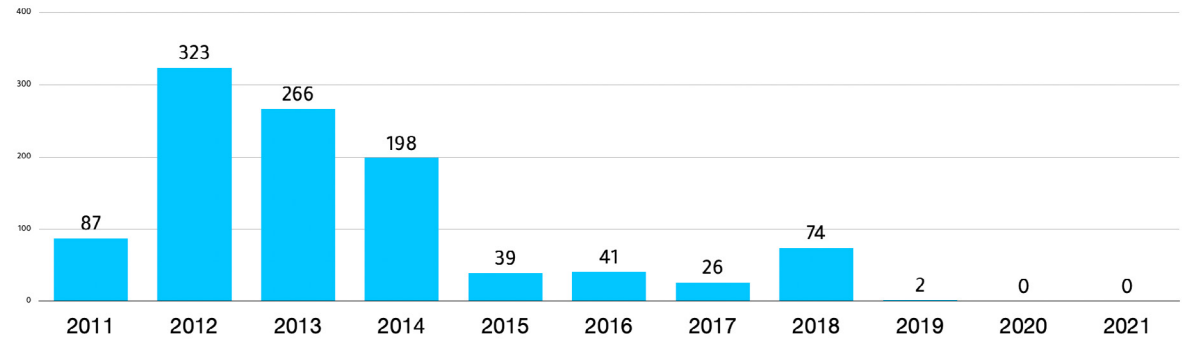

حصيلة المختفين قسرياً لدى النظام السوري، الذين تم تسجيلهم في دوائر السجل المدني على أنهم متوفون

يظهر المخطط البياني أنّ الحصيلة الأعلى من بين الـ 1056 حالة التي سجلناها، كان قد تم اعتقالهم من قبل قوات النظام السوري في عام 2012 ثم عام 2013 يليه عام 2014 وهي الأعوام الأبرز التي شهدت أكبر موجة اختفاء قسري في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

فيما توزعت الحالات الـ 1056 بحسب عام الوفاة الذي وردَ في إخطارات الوفاة الصادرة عن السجل المدني على النحو التالي:

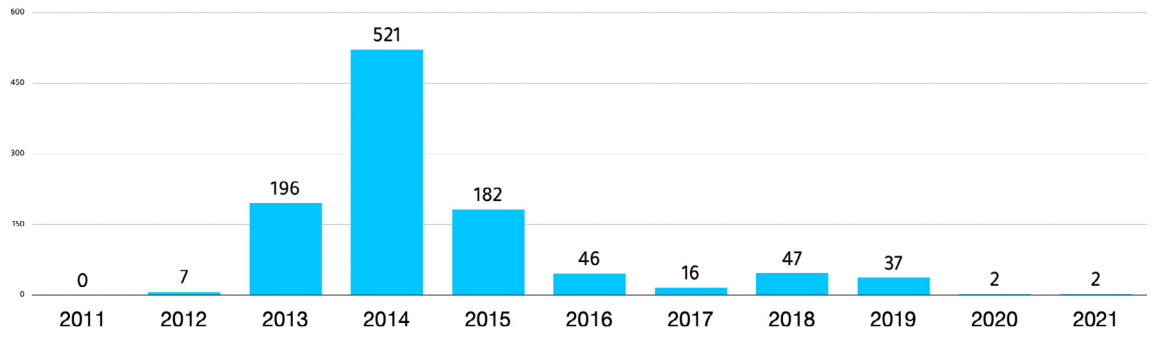

حصيلة المختفين قسرياً لدى النظام السوري، الذين تم تسجيلهم في دوائر السجل المدني على أنهم متوفون

يظهر المخطط البياني أنَّ الحصيلة الأعلى من بين الـ 1056 حالة كان قد تم تسجيل وفاتهم في عام 2014، وذلك بحسب إخطارات الوفاة الصادرة عن دوائر السجل المدني، تلاه عام 2013 ثم عام 2015.

رابعاً: تهديد واستدعاء إلى الأفرع الأمنية لذوي "المختفين قسرياً الذين سُجلوا في السجل المدني على أنهم متوفون":

نهاية آذار المنصرم 2022 لاحظنا أن مركز دائرة السجل المدني[6] في محافظة ريف دمشق توقَّف عن منح عدد من ذوي المختفين قسرياً بيانات عائلية، وطلب منهم العودة في وقت لاحق للحصول عليها، وتم ذلك بالتزامن مع عمليات استدعاء من قبل الأجهزة الأمنية في محافظة ريف دمشق لذوي المختفين، الذين تم في شباط وآذار استصدار بيانات وفاة لهم، وتم التحقيق معهم حول الاتصالات التي أجروها بعد استصدارهم بيانات الوفاة، والجهات أو الأشخاص التي أبلغوها عن وفاة أبنائهم، وتم تحذيرهم من الإعلان عن الوفاة، وتهديدهم بإعادة اعتقالهم في حال قاموا بذلك، وقد سجلنا بقاء عدد من ذوي المختفين، الذين تم استدعائهم أياماً قيدَ الاعتقال قبل الإفراج عنهم.

نؤكد أنَّ هذه الممارسات الترهيبية تجسد واحدة من أبرز التحديات التي نواجهها في عملنا التوثيقي؛ مما يزيد الأمر صعوبةً وتعقيداً، ونشير إلى أنَّ هذه التهديدات هي تكتيك متبع من قبل النظام السوري، يهدف إلى التضييق على ذوي الضحايا وملاحقتهم، لردعهم عن التبليغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها، وتخويفهم من إيصال المعلومات إلى المنظمات الحقوقية أو الإعلامية، حيث نرصد شهرياً عمليات اعتقال تقوم بها الأفرع الأمنية التابعة لقوات النظام السوري في مناطق سيطرتها على خلفية التعبير عن الرأي أو التواصل مع جهات إعلامية وحقوقية.

[6] قمنا بعدم تحديدها قصداً لدواع أمنية.

وهذا يؤكد على أنَّ قوات النظام السوري لم تتوقف عن ملاحقة واستهداف المدنيين في مناطق سيطرتها على خلفية معارضتهم السياسية وآرائهم المكفولة بالدستور السوري والقانون الدولي؛ مما يثبت مجدداً حقيقة ما ذكرناه مراتٍ عدة سابقاً وهو أنه لا يمكن لأي مواطن سوري أن يشعر بالأمان من الاعتقالات؛ لأنها تتم دون أي ارتكاز للقانون أو قضاء مستقل، وتقوم بها الأجهزة الأمنية بعيداً عن القضاء وغالباً ما يتحول المعتقل إلى مختفٍ قسرياً.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

لقد ارتكب النظام السوري في هذه الحوادث دون أدنى شك عدداً كبيراً من الانتهاكات، على رأسها الإخفاء المتعمد لـــ 85 % من المعتقلين لديه، وتعذيبهم بأبشع الأساليب السادية والقاسية ثم تركهم يتألمون حتى الموت، كذلك إذلال المجتمع وأهالي المعتقلين وإرهابهم عبر حرمانهم من أبسط معايير الحقوق والكرامة الإنسانية عن طريق عدم إبلاغهم بوفاة ابنهم، أو الامتناع عن تسليمهم جثته، وأخيراً تسجيله متوفى دون علمهم، لقد استخدم النظام السوري مقدرات وثروات ومؤسسات الدولة السورية كأسلحة حرب ضدَّ كل من يتجرأ على معارضته.

تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري لم يفِ بأيٍّ من التزاماته في أيٍّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التَّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنَّه أخلَّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرَّ في توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوَّل قرابة 70 % من إجمالي المعتقلين إلى مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود ابنها، وربما يتعرَّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.

لقد استهدفت قوات النظام السوري باستراتيجية الإخفاء القسري كل من له علاقة بالحراك الشعبي المناهض لحكم العائلة، ويُظهر تحليل البيانات انتشار هذه الظاهرة في المناطق التي تتميَّز بذلك، وهذا يدلُّ على سياسة ونهج مُنَّسق ومدروس، بما في ذلك الكشف الذي حصلَ مؤخراً عن مصير مختفين قسرياً، فقد تمَّ على نحو مخطَّط بشكل دقيق، وإنَّ تناغم عمل مؤسسات الدولة بما يخدم المشاركة في الفعل الإجرامي أمر واضح الدلالة من خلال اعتقال أشخاص داعمين للحراك الشعبي، ثم إخفائهم قسرياً، ثم إصدار شهادات وفاة لا تحمل معلومات عن سبب الوفاة ولا مكانها، كما يؤكِّد لنا أنَّ هناك شرائح واسعة من الموظفين والقادة والعمال على علمٍ بما يقوم به النظام وعلى علمٍ بسبب الوفاة الحقيقي وبأفعال التَّعذيب الوحشي، والبعض على علمٍ بمكان الجثث والمقابر الجماعية؛ نظراً للكم الهائل من المختفين قسرياً ولأعداد من علمنا بوفاتهم بسبب التَّعذيب وهم قرابة 14 ألف مواطن سوري.

الاختفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي فبحسب القاعدة 98 فإن الاختفاء القسري محظور في النِّزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

وتنصُّ القاعدة 117 منه على أنه "يتخذ كل طرف في النزاع الإجراءات المستطاعة للإفادة عن الأشخاص الذين يُبَلَّغ عن فقدهم نتيجة لنزاع مسلح، ويزود أفراد عائلاتهم بأي معلومات لديه عن مصيرهم".
وأيضاً بموجب القانون الجنائي الدولي، فبحسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تُشكِّل الممارسة المنهجية للإخفاء القسري جريمة ضدَّ الإنسانية (المادة 1-7.ط)، وهذا ينطبق على ما قامت به قوات النظام السوري.

التوصيات:

مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- عقد اجتماع طارئ لمناقشة هذا الشأن الخطير الذي يُهدد مصير قرابة 86 ألف شخص، ويُرهب المجتمع السوري بأكمله، واللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز.
- إيجاد آلية لإلزام النظام السوري بوقف عمليات التعذيب و الإخفاء القسري، واتخاذ كل الإجراءات الممكنة لمنع النظام السوري من التلاعب بالأحياء والأموات، لما في ذلك من تهديد كبير لأمن واستقرار الدولة السورية.
- يجب أن يتَّخذ مجلس الأمن خطوات لإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
- يجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة أخذ زمام المبادرة في الحالة السورية واللجوء لتطبيق مبدأ اتحاد من أجل السلام وذلك نظراً للشلل التام في مجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي الصيني.
- فرض عقوبات على النظام السوري، بدءاً من حظر الأسلحة والمقاطعة الديبلوماسية، وصولاً إلى العقوبات العسكرية في حال استمرار ارتكاب الانتهاكات الفظيعة والتي مازالت مستمرة حتى الآن.

المجتمع الدولي:

- يجب أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التعذيب، وبذل كل الجهود المادية والأمنية في سبيل ذلك.
- فرض مزيد من العقوبات والمقاطعة على النظام السوري والدول الداعمة له، واعتبار كل من يدعم النظام السوري شريكاً متورطاً في ارتكاب الانتهاكات الفظيعة.
- اتخاذ إجراءات عقابية جديَّة بحق النظام السوري لردعه عن الاستمرار في قتل المواطنين السوريين تحت التعذيب.
- تقديم مزيد من الأموال والدعم والمنح الكافية للمنظمات المحلية التي تهتم برعاية وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وأُسرهم.
- تقديم الدَّعم للنشطاء الأفراد والمنظمات المحلية التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية.
- توسيع قوائم العقوبات على الأفراد لتشمل المئات من المتورطين بجرائم التعذيب، والإخفاء القسري.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إصدار بيان إدانة وتوضيح لهذا الخرق الفاضح لأبسط معايير الكرامة الإنسانية.
- إعداد تقرير موسَّع حول هذه الظاهرة البربرية وإدانتها بشكل واضح والطَّلب من مجلس الأمن القيام بتحرك عاجل لإيجاد حلٍّ يحفظ حقوق الأهالي ويكشف عن مصير الجثث ويحاسب المجرمين.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- البدء في التَّحقيق في هذا الموضوع الخطير، ونحن على استعداد للتَّزويد بجميع التفاصيل والمعلومات الإضافية.

الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- وضع هذا الملف الخطير على جدول مهمات التَّحقيق الأساسية.

النظام السوري:

- التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص.
- السماح الفوري بدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الحقوقية الموضوعية.
- التَّوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر عمليات الإخفاء القسري والتعذيب والموت تحت التعذيب.
- التوقف عن التلاعب بالسِّجلات المدنية وتسخيرها لخدمة أهداف العائلة الحاكمة.
- تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الأطفال والنساء، وكشف مصير عشرات آلاف المختفين قسرياً.

شكر

كل الشكر لمن ساهم في إنجاز هذا التقرير من الأهالي والشهود، وخالص العزاء لعائلات الضحايا وأصدقائهم.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org